الخاتمة

ـ نَخرجُ مِن هذا البحث بالنّتائج الآتية:

١. يُمكِن المَزجُ بيْن عناصِر نظريّة ومَنهجيّة لها إثباتاتٌ في الاتِّجاهات الثَّلاثة المُتناوَلة في المَبحث الثّاني مِن الفصل الثّاني. لا يُخبِرُ عن أهميّة هذا المَزج إلاَّ قيّاس مداه في الواقِع التّطبيقيّ.

٢. لأَنْ تُخَصَّصَ لِلمُصطلح المُترجِم معالجةٌ على ضوء النّظريّة المُصطلحيّة أحسن بكثير من تناوله سطحيّاً وخارج عن اهتمامات المُصطلحيّات، وبمَعزلٍ عن سيّاقه التّرجميّ.

٣. اعتبار المصطلحيّات علمًا قائِماً بذاته يُمكِن الولوجُ إليه من بوّابات مختلفة لهو أكثر تنظيمًا لها.

٤. يُستنتَج مِن الدّرس المُقارِن أنّ هناك في الدّرس اللّسانيّ العربيّ اجتهادات هامّة حول دراسة المصطلح اللّساني وهي في حاجة إلى الجمع والتّنظيم.

٥. ينبغي تقسيم الدّرس المُصطلحيّ إلى مصراعيْن: أحدهما يتناول المفاهيم وأدوات وصف خصائصها من التّعريفات والتّحليلات ...الخ، وآخر يتعرض للتّسميات من حيث آليات وضعها كالاشتقاق والمجاز...الخ. ولا يَعني هذا الاستِغناء عن عُنصر التّكامُل القائم بينهما.

٦. علاقة المصطلحيّات العربية بعلم الدّلالة والمنطق والمعلوميّات وعلوم الأشياء واللّسانيّات في حاجة إلى التّمكين لها، وهذا على غرار ما يعمد إليه الغربيّون عندما يلتمسون التّعمق في حال المعالجة المصطلحيّة الموضوعاتيّة. والحقيقة أنّ التّنقيب في "لغة المصطلحات "لم يخلُ منه أيّ بحثٍ فكريٍّ جديرٍ بهذه التّسمية. إذن من المستحيل الاستغناء عن التّأمّل في لغة يعود إليها الفضلُ في تخصيص النّظريّات في حدّ ذاتها،

فتتميّز بذلك بعضُها عن بعض. والبحثُ في هذه اللّغة وسيلةٌ كفيلةٌ باختصار أشواطٍ قد لا تُقدّر، تلك الّتي يكون علمٌ من العلوم قد استغرقها في تطوّره.

٧. تكمُن ـ بخصوص العربية ـ أصالةُ المقاربة اللّسانية الّتي بسطناها من خلال النّظريّة المُصطلحيّة الحديثة، في النّظر إلى المصطلح العربيّ من الأوجه الآتية خاصّةً: الصّوتيّة والدّلاليّة والصّرفيّة والتّركيبيّة والتّداوليّة. فتكون النّتيجةُ اكتشافَ ظواهرَ تنتمي إلى واحدٍ منها وبالتّالي إلى فرعٍ معيَّنٍ مِن حقل اللّسانيات، مثل: المُتعدِّد الدّلاليّ، التّرادف، التّضاد، الاشتقاق، التّركيب، الترجمة والمجاز. وهو أمرٌ مِن شأنه أن يُسلِّطَ الأضواءَ على مُشكِل التّعدُّديّة المُصطلحيّة، فَبالتّالي استِجلاء أبعاد التّوحيد المُصطلحيّ الّذي يَقتضي لِتحقيقه تَعاوُنًا على أمَدٍ طويلٍ.

٨. التّناول الصّائب لهذه الظّواهر من منظور المصطلحيّات يؤدّي إلى إعادة النّظر فيما كان يعتبر مشاكل معيقة لوضوح المصطلحات ودقّتها. ويمكن ضبط هذا التّناول كنتيجة على هذه الشّاكلة (ونَكتفي ببعض الأمثلة):

- المجازُ عامِلٌ يشارك في إحداث المُتعدِّد الدّلاليّ، وهو كذلك آليّة تساهم في التّوليد الدّلاليّ المصطلحيّ. من هنا يصحّ اعتبار المُتعدِّد الدّلاليّ نتيجة لعمليّة مقصودة فرضتها دواعي التّوليد الابتدائيّ (وقد اتّفق المصطلحيّون أنّه يقلّ عند هذا النّوع من التّوليد) أو التّوليد التّرجمي (وقد لمسنا غلبته عِند هذا الأخير من خلال دراستنا).
- يمكن صيّاغة القضيّة الأخيرة بالعبارة الآتية:
- هناك إمكانيّات كبيرة وحظوظ وافرة للتّقليص من مجال استعمال المُتعدِّد الدّلاليّ في التّوليد الابتدائيّ، لأنّ العالِم أو التّقني أو الاختِصاصيّ يتواجد في حالة من الحريّة أكثر اعتبارًا بالمقارنة مع المترجم الذي يبحث في اللّغة الّتي يتعامل بها ويُفرض أنّه يتقنها، عن مقابل صحيحٍ أو أقرب إليه؛ فمهما كان دنوّه من المفهوم الّذي يؤدّيه ذلك المقابل فلن يبلغ الدّرجة التي قاربه بها المتخصّصُ في المجال الّذي ينتمي إليه ذلك المفهوم.

- غير أنّ التّقرب من المفهوم باعتباره جزءاً مِن العمل المصطلحيّ ليس إلاّ ظهيرًا يعِينُ المترجِم على إيجاد المقابل المناسِب وفقَ مَعايير لفظيّة وخصائص مفهوميّة سبق له وأن حدّدها، فيكون بذلك لجوءه إلى المُتعدِّد الدّلاليّ الحلَّ الأخير.
- إنّ الدّواعي المؤدّية بالمترجِم إلى استعمال المُتعدِّد الدّلاليّ المُعتمِد على المَعنى المركزيّ والمُكرِّس لِلعلاقة التّسبيبيّة وبالإرادة التي تجلّت لنا هي مُتنوِّعة، نشير منها ههنا إلى محاولته إقناع القارئ بأنّ مقابله يساوي المفهوم، وهذا لاقتناعه بأنّه لولا ذلك سيفقد نصه المترجم الرسالة التي ينتظر أن يؤدّيها. كما يرجع ذلك أيضا إلى شعوره بضرورة الأخذ بيد قارئه نحو المفهوم مباشرة.
- يرمي المترجم إذن إلى تحقيق الوظيفيّة المصطلحيّة **(La fonctionnalité)**.

٩. أمّا بالنِّسبة لِلتّرادُف فَيُمكِن اختِيّار المُصطلح الّذي يُوافِق مُعالجةً مُعيَّنةً نَظرًا لِتواجُد مُصطلحات نَفسها وتُستَعمل في مجال مَعرفيٍّ له صلةٌ ما مع المَجال المَعني. وهذا مِثل ما فعلنا في القرينة الحاليَّة وتَعويض المُصطلح بـ: القرينة المَقاميَّة.

١٠. بعد تأمُّلٍ في الظّواهر نفسِها آلت بنا الدِّراسة إلى أنَّ بَعضَها، وإن كان الواقع يحتم تشخيصَها، يخدم المصطلح عمومًا كالاشتقاق والمجاز والمُتعدِّد الدّلاليّ. لكن بَعضَها الآخر يُسيءُ إلى المصطلح أكثر ممّا يخدمه، بل ويعرقل مسيرته في حُدودٍ مُعيّنة.

١١. يُمكِن التّرشيحُ من هذه المسائل بعد التّعرض إليها فروعًا لسانيّةً أخرى يُنظَر مِن خِلالِها إلى كلِّ ظاهِرة على حِدّة، وهي: علم الدّلالة، صناعة المعاجم، علم متن اللغة، علم الصّرف، الصوتيّات، الصوتيّات الوظيفيّة، علم التّركيب، اللّسانيات التداولية (كمقاربة ومنهج) اللّسانيات الاجتماعيّة أيضاً، لسانيّات النّص.

١٢. فأدّى بنا الأمرُ إلى استنتاج بعد دراسة كلّ ظاهرة على حدّة وبتظافر تلك الفروع أنّ بعضها يخدم المصطلح ويحلّ كثيرًا مِن المُشكلات الّتي تعترض المصطلح عموما: (المُتعدِّد الدّلاليّ...) وأنّ المُصطلح العربي سيَفيد منها أكثر من غيره (الاشتقاق، الترجمة، المجاز، الإقامة، التّركيب شيئًا ما)، لأن للعربيّة خصوصيّات لا نجدها في غيرها. واقترحنا حلولاً لبعض هذه النقائص (المُتعدِّد) وإن كانت هناك

نقائص أخرى لا يُتصوّر أن تُجحد خُطورتُها.

١٣. لكن التّسليم بالأمر الواقع في المُتعدِّد الدّلاليّ لا مفرَّ منه أمّا في التّرادف والتّضاد الحاصِلَيْن في المصطلحيّات فلا بُدّ مِن العمل على تغيير الواقع الخاص بهما لأنّه خطير على المصطلح واللّغة العربيّة مثلما تبيّنا ذلك. ونظرًا لِمخاطره الّتي درسناها بتشخيصها ومعاينتها قدمنا الحلول الآتية وهي الّتي استوحيناها مِن مَجموع ما اطّلعنا عليه. نتمنّى أن تصل هذه المقترحات إلى أصحاب الشّأن فتلقى آذاناً مصغية:

- الكفّ عن محاولات التّسابق إلى وضع المصطلحات لما له مصطلح معروف منتشر.
- استعمال الشّائع من المصطلحات وإن كان يشكو نقصًا أو قصورًا حتّى يتمّ الاتفاق على بديل مناسب.
- قبول ما يصدر عن الهيئات الجماعيّة كالمجامع اللّغوية وبثُّه في الدّراسات واستعماله في التّرجمات. والإلحاح على تطبيقه ولو بالتّوصية والفرض من طرف الهيئة المالكة للسلطة في ميدان اللّغة.
- دفع الجماعات ومراكز البحوث ودور النّشر إلى تَبنِّي المصطلحات الشّائِعة، وإيجاد شكل من أشكال الرّقابة المصطلحيّة.
- المبادرة إلى إنشاء جمعيّة علمية تعتني بالمصطلح اللّساني على المستوى القومي.
- ولا بُدّ مع دعوتنا الملحاح إلى بذل الجهد وإن كان فرديًّا، من أن تكون الحلول جماعية، لأنّ الزّمن زمن المؤسّسات والمراكز والهيئات ذات الإمكانات الكبرى. وليس أمام الباحث في انتظار تحقيق ذلك إلاّ أن يوجِّه جهوده نحو الاتِّفاق عاملاً على إيصال نظراته لتبادل الخبرات حتّى يصير الانطلاقُ نحو الدّرس العلميّ الصّحيح من دون مشكلات وعوائق كان ينبغي تجاوزها في فترة زمنيّة قصيرة.
- التّنميط الّذي غايته الحصولُ على الدّرجة المثلى لتنظيم المصطلحات في شتّى الميادين التّقنيّة والعلميّة، مع العِلم أنّ التنميط يتجلى في إعداد أنماط مُصطلحيّة تُنشر ثم تدخل في حيز التّطبيق. ويكون تنميط المصطلح في المعنى

والشّكل في آنٍ واحد، كما قد يكون المصطلح المُنمَّط أو الموصى به تسميةً مختارةً من بين تسمياتٍ مترادِفة متوفِّرة. وهذا ما يسمى بـ (التّنميط الانتِقائي).

- أمّا إذا كانت التّسمية لفظًا جديداً (مولّدًا) فذلك ما يسمى بالتنميط التّوليدي ومن المعلوم أن التّنميط لا يحدث إلا بعد عملية التّقدير، تقدير المصطلح المقصود تنميطه من عدة جوانب لذلك وضعت هيئاتُ التّنميط معاييرَ تعتمد عليها في قراراتها.

١٤. فمِن هذا الباب عمد البعضُ إلى اقتراح منهج جديد نسبيًّا في ميدان العمل المصطلحيّ وهو الاشتراك والتّعاون بين الاختصاصيِّين من جهة والمصطلحيِّين من جهة أخرى، مع الملاحظة أن لِلطّرف الأخير مَهامًا أخرى لا بدّ أن يكون قد ارتبط بها. إذ يتمّ بواسطة هذا اللّون مِن التّعامل تبادلُ المشورة بين الطّرفين، ويدعو العمل المصطلحيّ إلى تلك الشّراكة في حدود ما يحتاج إليه الاختصاص من المعرفة اللّغوية ولهذا لا بدّ من التّذكير بأنّه ينبغي للمعنيّين بوضع المصطلحات من أهل العلوم الإفادة في ذلك من رأي العالم باللّغة، المتمرّس لِصرفها واشتقاقها، الممتلك لرهافة الذّوق والحسّ اللّغويِّين، مع وجوب تجنُّب كلّ ما مِن شأنه أن يُحدِث اللّبس في جميع الأحوال.

١٥. يُستحسَنُ النّظر إلى المُصطلحيّات على أنّها دِراسة لِلُّغة وسننها وقواعد التنميط ومعايير التوحيد المُصطلحيّ والعلاقة بين التسميات وشيء من تاريخها، وبمقدار ما يفرضه المفهوم والنّظرية والصّورة الذهنية وطبيعة المخترعات والمكتشفات من سلوك لا بدّ لِلمُصطلحيّ أن يسلكه وهو استشارة أهل الصّنعة وروّاد المكتشفات فتتظافر الجهود بهذه الطّريقة فيتكون المصطلح الّذي يُتعهد بمزيد من الدِّراسة ثم يلقى إلى السّوق أو يُحفظ على الأقّل في بنوك المعطيات والمصطلحات.

١٦. لكن هذا التّوجه سرعان ما انتُقد وذلك بدعوى الصُّعوبات الّتي كثيرًا ما يلاقيها المّعنيّون بالأمر والسّاعون إلى توطيد مثل هذا التعامل، أثناء تشييد صرح هذه العلاقات، فبينما ينبري العالم إلى البحث عن مصطلحيٍّ ما أو يُطالِب هيئةً معيّنةً بتمكينه مِن تسميّات هو في حاجة إليها، سيخاطر بنتاجه وقد يسبقه غيرُه إلى ما توصّل إليه من المفاهيم العصريّة، ولا يُلام على ذلِك لِما يتّسم به عصرنا من روح التّسابُق.

١٧. وضبطُ المُصطلح ومعه المَفهوم يُساعِد على توحيد النّظرة إلى حقائق الأشياء والخُروج مِن الذّاتية في التّناوُل الّتي هي آفةُ العِلم. فانصِرافُ الفلاسِفة مُنذ القِدم إلى الإمعان في اللُّغة مَبنيٌّ على إحساسٍ بالحاجة إلى ضبط المُصطلح العِلميّ وإلى مَعرِفة طريقة هذا الضّبط.

١٨. إنّ النّظريّة العامّة لِلمُصطلحيّات تَمضي مِن المَفهوم لِكي تَبلُغ التّسمية، أمّا والحالة هذه فَهي في حاجة ماسّة إلى أن تَتيقّن بأنّها تُسمّي مَوضوعًا مَفهوميًّا نوعيًّا مُستبعِدةً أيَّ مَوضوعٍ قريبٍ منه. لِهذا السّبب ذاته فهي تَستقصي في وصف ذلِك المَوضوع عن طريق التّعريف، مُمتّعةً بامتيّازِ التّعريف ذا الطّابع الوصفيّ والمُعبِّر في أغلب الأحيان عن العِلاقات القائمة بيْن مُختلَف المَفاهيم.

١٩. يَبدو مِن خِلال ما استنتجناه مِن شدّة ميل المُترجِم إلى استِخدام التّراث أنّه شديد الحذر والاحتِراس مِن الدّخيل لِهذا يأنف مِن الاقتِراض اللُّغويّ. وأتاحَ لَه ذلِك إشراف ع. ر. الحاج صالح على عملِه. وهو مَن يُجيد القِراءةَ في التّراث ويَقِفُ بالمِرصاد أمام هذا الدّخيل نفسه.

٢٠. لعلّ المُترجِمَ لم يَرُقْه ما يَندفِع إليه بَعضُ المُترجِمين مِن التّرويج لِلجديد بمُجرّد جعلِه يُستَشفُّ على صفحات المُصطلحات الّتي تُقترَضُ، ظنًّا مِنهم أنّ ذلِك يُشكِّلُ الوسيلةَ الوحيدة التي مِن شأنِها أن تخرق المَجهول إلى غاية الإنباء بأصول هذه الأخيرة أو باعتِبار أنّ تَحديث الدّرس اللّسانيّ يتِمُّ بصنع زوبعة تُهيِّئُ لَه إمكانيّات الوُجود. فَالمُترجِم أبى إلاّ أن يُغيِّرَ مِن هذا النّهج في وقتٍ تلاحقت فيه المُحاولات الرّامية إلى إحداث قطيعة بين عصرٍ حديثٍ يُتطلَّع إليه وتُراثٍ قديمٍ يُتحتَّم أن يُنشقَّ عنه، إذ على الرّغم مِن أنّ الاقتِراض اللُّغويّ لم يَنعدِم تمامًا في المُدوّنة فقد انحسر حظُّه إلى نِسبة لا يَتعدَّى **03 ,01** ٪ مِن مَجموع المُصطلحات الواردة في المُدوّنة وهو قدْرٌ مَقبولٌ لمّا يأتي مِن مُترجِمٍ التزم بطبيعة المُهمّة الّتي تولّى أمرَ تأديّتها.

٢١. لذلِك في وسعِنا أن نَعزوَ هذا المَوقِف الّذي وَقفه المُترجِم مِن آليّة الاقتِراض اللُّغويّ إلى عدم مُشاطرته أولئك المُتباهين بالوافِد مُجرّد تباهٍ وإلى الرّغبة في أن يُخفِّف مِن بريقه.

٢٢. قد يَكون ذلِك بالفِعلِ دليلاً على مَدى أهميّة البحث في الأصول فيظلُّ المُصطلحُ اللّسانيّ العربيّ المُترجِم رهينَ إعادة استِعمال المُصطلح التُّراثيّ أو عمليّة التّعريب ما دامَ المَفهومُ الّذي يَدلُّ عليه هو نتاجَ تفكيرٍ لِسانيٍّ لا تُكتشَف علاقته باللُّغة العربيّة ـ في حالِ وُجودِها إلاّ بعد مُرور على الأقلِّ عقد مِن الزّمن.

٢٣. أمّا تعميم تناول هذه القضيّة على مستوى "العالم العربيّ"، فكما رأينا أعلاه يرجعُ إلى ضرورة البحث في الدّرس المصطلحيّ، باعتِبار جهود الباحثين العرب في هذا الميدان وبمحاولة جمع أشتاتها. وهي الّتي يُعمد كذلك إلى عرض معظمها خلال البحوث حيث يُتطرَّق إلى إسهام القدماء والمُحدثين.

٢٤. ميل المترجم أحمد الحمو إلى استعمال المصطلح التُّراثيّ كمصطلح مترجم يُمكِن تَفسيرُه مرّةً أخرى باعتماده على آلية المجاز ولِمُراعاة المَعنى المَركزيّ لِلمُصطلحات. لكن ما سوف نلاحظه أسفله ممّا مثّلنا له أعلاه في الجدول رقم ٢٣ يُخبرنا بمقدار ميل المترجِم إلى إعادة توظيف المصطلح القديم لغرضٍ في ذاته يهمّ البحث فيه لِكي يُهتدى إلى الخلفيّة المتحكِّمة في مثل هذا التّصرّف. وهنا يَجوز إيرادُ بعض احتِمالات وقبل قيد الكيفيّة الّتي يَمزِج بها المُترجِمُ بيْن هذه الآليّات، نُشيرُ إلى برنامجه المُصطلحيّ الّذي لا يَخلو مِن الوُضوح. ولا أَدَلَّ على وُضوحِه مِن استِمرار تَواجُده خِلال التّرجمة كُلِّها. وهو بَرنامَجٌ يَقومُ على خَلْفيَّةٍ مَعْرِفيَّةٍ يُتحرَّى استِجلاؤُها على شكلِ مُسلَّمات هي الآتية:

- يتحدّدُ عملُ المترجِم ضمنَ ما سعى إليه بعضُ الباحثين العرب على امتداد القرن العشرين من إحياء التّراث، وهذا عبرَ إسناد إلى المصطلح الّذي ورد في الدّرس النّحويّ القديم دورَ تمثيل المعطيات الّتي توصّل إليها العلماءُ القدامى، وذلِك بالعَمل على التّوفيق بينها وبين ما حقّقته اللّسانيّات الحديثة. لأنّ اتخاذ المصطلح القديم مطيّةً للمفاهيم الجديدة لا تُبرّأُ ساحتُها ولو على مستوى التّرجمة الّتي تعدُّ عملاً مُغلقًا لا يُمكِن فتحُه من الدّاخل والطّموح إلى وضع تعليقاتٍ تُرشِد القارِئَ إلى الغرض الّذي يكون المترجِم قد تحرّاه من استعمالٍ ما لِمصطلحٍ تراثيٍّ مُعيَّن، اللّهمّ إلاّ إذا كانت مجرّد توضيحاتٍ

يجوز إيرادُها إمّا بين معقوفين وهذا في المتن أو بالإحالة على الهامش متبوعة بالإشارة إلى أنّها مِن وضع المترجم.

- وُظِّفت المصطلحاتُ التّراثيّة من أجل التّسوية بين المفاهيم الّتي كانت تؤدّيها فيما مضى وبين الّتي يُراد بها أن تحمِلها مع إقبال الباحثين العرب على نقل اللّسانيّات الحديثة أو التّقريب فيما بينها، وهذا خِدمةً لِلتّأصيل! لكن ماذا يمكن أن يكون قد أحْوَجهم إلى هذا الصّنيع؟ أهُو العجزُ الّذي كثيرًا ما تُرمى به اللّغة العربيّة فيما يتعلّق بالمصطلح العلميّ والفنيّ عموماً أم محاولةٌ إلى إسقاط المفاهيم الحديثة على الدّرس التّراثيّ على سبيل التّنظير للتّطبيقات الّتي يزخر بها التّراث؟
- يُرجى من استعمال تلك المصطلحات إعادةُ تعريفها بعد تفريغها أوّلاً.
- لكِن لماذا تُفرَّغ المصطلحاتُ من المفاهيم الّتي كانت تؤدّيها في ماضيها إذا ظلّت تُوظَّف في جانِبٍ آخَر مِن الدّرس النّحويّ؟ وإذا كان الاحتمالُ الأخير مستَبعَدًا فما سِرُّ ذلك؟ أو ما هي الغاية من الاحتفاظ على نفس المصطلحات لكي تدلّ على مفاهيم مختلفة؟
- أيَكون هذا مِن أجل إكساب المُصطلحات قيَمًا تَسبيبيَّة بحيْث يُذكِّر النَّزر المُحتفَظ عليه مِن المَعاني الوضعيِّة الثَّانية بالمَفاهيم الّتي حُمِّلت بها وباسم جواز المُتعدِّد الدّلاليّ؟
- هذا الاحتِمال وارد بالنَّظر إلى ما قد يَستنِد إليه مِن الحُجَج الصائبة نَظريًّا. لكن ما قد يَنجُم عنه مِن المَشاكِل جديرٌ بأن يُشكِّك فيه.

٢٥. فَليس بمجرَّد أن تُضافَ إلى المفهوم بعضُ الخصائص أو يُعاد تنظيمُه سَيستدعي الأمرُ وضعَ مصطلحٍ جديدٍ مكانَه، لأنَّه قد يكون السّببُ في لجوء البعض إلى استبدال المصطلحات بعضها بالبعض خاصّة عندما تتناقل المفاهيم عبر الترجمة، هو جهل المترجم بوجود ذلك المفهوم مهما كان قصوره في ثقافته الخاصَّة ويُؤدِّيه مصطلحٌ من المفروض أن يؤخذ بعين الاعتبار على الأقل في الهامش حيث يشار إلى السَّبب الحقيقي الّذي أدى بالمترجم إلى العدول عنه إلى غيره وما هو وجه

الضرورة الّتي تكون قد اقتضت ذلك.

٢٦. قد يُوصَف فِعلُ المُترجِم الّذي يبئر على توظيف المُصطلح التُّراثيّ كاستِجابة صريحة لتِلك الدّعوات الملحاح الصّادرة عن المجامِع اللُّغويّة العربيّة.

٢٧. ما حقّقه القُدماء كفيلٌ بأن تُوضَع فيه الثّقة لأنّه مُؤسَّسٌ على قاعِدة نظريّة صلبة، إذ سلّمنا أعلاه فرضًا بأنّ المُترجِمَ حاوَل شدَّ الوِثاقَ بيْن التُّراث وما آلَت إليه حالُ الدّرس اللّسانيّ الحديث. وليْسَ أفضل في اعتِقادِنا مِن الانصِراف إلى ذلِك التُّراث نفسِه لِلبحث في نِقاطٍ مُختصرة عمّا هو كائنٌ وراءه مِن الانشِغالات المُصطلحيّة الّتي لا بُدّ أن يَكونَ المُترجِمُ قد تأثّر بها إلى درجة ما. مِن المُسلَّم به أيضًا أنّ المُترجِمَ راعى أهمَّ المَواقِف الّتي وقفها بَعضُ المُشتغِلين اللّسانيِّن المُترجِمين المُحدثين. فربطنا التّفسيرَ أيضًا بآراء هؤلاء مِن المَسألة الّتي تستقطِب اهتِمامَنا هنا. لِهذا فلْيُتصفَّح الأمرُ على صعيديْن أسّاسيّيْن، هما القُدماء والمُحدثون.

٢٨. ليس مِن اليسير القيّام بالبحث المُقارِن في مجال المُصطلحيّات، لأنّ الأمرَ ببساطة يحتاج إلى الإلمام بالمادّة المُصطلحيّة وهذا في غاية الافتِقار إلى مسْحٍ شامِل لِيُتحقَّق مِن جدوى النّتائج الّتي يُتوصَّل إليها وأهميّة الاستِقراء. لسنا هنا في صدد التّعلُّل إنّما هو تنبيهٌ إلى ما يَقتضي الأمرُ مِن العُدَّة. حيث تُقارَن اجتِهادات المعجميِّين وتصرُّف المُترجِمين.

٢٩. المُلاحظة الرّئيسيّة الّتي تكرَّرت في كلِّ مُناسبة خِلالَ هذا البحث على طوله وعرضه هي أنّ بين أ. الحمو والمُراجِع ع. ر. الحاج صالح والمعجم الموحّد علاقة وطيدة حتّى أنّ نسبة عالية مِن المُصطلحات الوارِدة في المُدوّنة والمعجم الموحّد والمُتاثِرة في أعمال هذا الأخير (ع. ر. الحاج صالح) مُعظمها ماثلةٌ في التّرجمة هذه. وإنِ كان البحث عن أيّهم سبق الآخر لا يُشكِّل مِيزة تفاضليّة لَها قيمتها في ذاتها اللّهمّ إلاّ إذا عثرنا على مرجعٍ حيث يُعلِّل فيه المُترجِم لِماذا فضَّل هذا المُصطلح ونبذ غيْرَه وهو الشّيء الّذي حرصْنا على التّدقيق فيه كلّما تسنّت لَنا فُرصة الاطّلاع على توضيح الّذين ينزعون إلى مُصطلحٍ دون آخر. وهو ما قُمنا به بالنِّسبة للمُصطلحات الآتية: الإبلاغ، التّبليغ، الدّاخلة، بدل لفظي / وجه في الأداء، زائدة وداخلة وحشو.

فالسّبق لا يهمّ تحديده لكِن اعتِماد هؤلاء على المَجاز واغتِرافهم مِن التُّراث لَه ما يُفسِّره وكذلِك لَه امتِدادات في الجزائر أو في المغرب العربيّ.

٣٠. لا نَجْهلُ أنَّه ليْس مِن الضَّروريِّ إرْجاعُ الأُمور إلى المُشْرِف أو المُراجِع ـ عِلْمًا أنَّ تَأثيرَهما ذُو شَأْنٍ كبيرٍ ـ قد يَكفي أن نعلم بأنّ المشرِف على هذه التّرجمة هو الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح ـ كما وقفنا عِنده أعلاه ـ لِنَعِيَ ما مِقدار العناية الّتي حظِيَ بها المصطلح التّراثيّ فيها، وَهو المَعْروف بحِرْصِه على رَبْط المَفاهيم الّتي تَدورُ في فَلَك اللُّغة وَشُؤونِها بِخَيْطٍ مُتَواصِلٍ لا يَليقُ فَصْمُه بأيِّ حالٍ مِن الأحوال وَليْس مِن المُمْكِن قطْعُه ـ عِنْدَه ـ مِن غيْرِ الوُقوع في غمْرةٍ مِن الفجوات ! فَهو يشكُّ كثيرًا في الآراء الّتي يرْضى البَعضُ وَصْفَها بالانْقِلابات والثَّورات ! فلا يَزالُ يستَنْفِر الهِمَمَ حاثًّا إلى التَّنقيب في المَاضي عن الارهاصات الّتي لا بُدَّ أن تَتقدَّم على التَّكييفات المُلْتَحِقة بها بَعْد فَتْرة مُعيَّنة.